الاتحاد الأوروبي: المؤسسات والسياسات

المقدمة

بدأ العالم يصغر ويتحول إلى قرية كونية نتيجة للتطور الكبير الذي شهده في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، مما استدعى تظافر الجهود نحو التعاون والعمل المشترك. وكان الأوروبيون أسبق من غيرهم في التنبؤ بهذه الحقيقة، لذلك بدأوا بوضع الخطوات الأولى للوصول إلى هذا العالم الصغير من خلال البدء بعملية الوحدة الأوروبية وذلك من خلال الاتحاد الأوروبي.

تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من التجارب الرائدة على مستوى القارة الأوروبية، هذا ما جعلها تتمتع بأهمية كبيرة ذات تاثير في مجرى السياسة الدولية والتطورات العالمية، هذا الى جانب أن الاتحاد الأوروبي يشكل تجربة غنية من أكثر التجارب الوحدوية نجاحا في تحقيق الازدهار الاقتصادي والسلم والأمن وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. الامر الذي نعتقد أنه تستفيد منه كشعوب هذه المنطقة ودولها وذلك بغية تحقيق السلام والتقدم الاقتصاد والازدهار في مختلف المجالات. عليه سنحاول التطرق لبيان ماهية الاتحاد الأوروبي من خلال عدة محاور، كما يلي: المحور الاول: الاتحاد الأوروبي: النشأة والتطور، المحور الثاني: الاتحاد الأوروبي: (مفهوم- عوامل – أهداف)، المحور الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي، المحور الرابع: العضوية في الاتحاد الأوروبي: شروطها وانواعها وإجراءاتها، المحور الخامس: سياسات الاتحاد الأوروبي، المحور السادس: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي.

المحور الأول: الاتحاد الأوروبي: النشأة والتطور

سنتطرق في هذا المحور إلى الخلفية التاريخية لفكرة الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال النشأة والتطور، وذلك لكي يتضح لنا كيف أنشأ الأتحاد الاوروبي، وذلك كالآتي:

اولاً: فكرة نشأة الاتحاد الأوروبي

قبل كل شي كانت الوحدة الأوروبية مشروعاً فكرياً، يداعب الساسة والفلاسفة والكتاب الأوروبيين لقرون عديدة، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي، بعد الحرب العالمية الثانية وتساهم فيه مؤسسات خاصة ويحظى بدعم الساسة والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية المشاركة.

لقد حاول بعض كبار الساسة أمثال نابليون وهتلر تحقيق الوحدة الأوروبية بالقوة عن طريق الاستيلاء على القارة الأوروبية ولكن كان مصيرهم الفشل، في حين حاول البعض تحقيقا بالوسائل السلمية وعن طريق طرح مشاريع وحدوية إلى أن تحققت أولى خطواتها العملية بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951. عليه، لم تظهر فكرة الوحدة الأوروبية فجأة وفي صورة نص متكامل وقابل للتطبيق على أرض الواقع، بل تبلورت تدريجياً عبر قرون عديدة، من خلال العديد من المشاريع المقدمة بهذا الخصوص، مع تباين دوافعها ومضامينها والعقبات التي كانت تعترض طريقها، فخلال مرحلة ماقبل الحرب العالمية الأولى لم تأخذ الفكرة عمقا ذا تأثير كبير، بل كانت مجردة مشاريع فردية تفتقر إلى الخطوات العملية الفعالة، غير أن هذه الرؤى والمشاريع شكلت مخزوناً فكرياً كبيراً ساعد رجال الحكم والسياسة للبدء بنقل حلم الوحدة الأوروبية تدريجياً إلى عالم الواقع. وعليه بدا رجال الدولة والحكم في أوروبا في فترة مابين الحربين العالميتين بتناول الفكرة بجدية، وشهدت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تيارا شديد التأثير في التوجه نحو تحقيق الخطوات الأولى للوحدة الأوروبية، لذلك سنتطرق إلى جذور فكرة الاتحاد الأوروبي في مراحل عديدة من نشأتها الى تطورها بالشكل الأتي:

1. مرحلة الحضارة اليونانية والرومانية:

يمكن القول أن كلاً من الحضارة اليونانية والإمبراطورية الرومانية مهدتا السبيل أمام الأفكار الأوروبية الوحدوية من خلال أفكار فلاسفتهم العالمية وإقامة نظم الاتحادات والتعاهد والتحالفات والتحكيم بين الدول.

الجديد بالذكر أن الشعوب الأوروبية تتقاسم تاريخاً مشتركاً، حيث تعود باصولها إلى الحضارة الإغريقية والرومانية القديمة، وتعود الأحلاف العسكرية الأوروبية الأولى إلى التحالفات التي كانت تعقد بين (دول- المدينة) الاغريقية، ومع بروز وصعود الإمبراطورية الرومانية، ظهرت فكرة مفادها أن أوروبا يمكن أن تشكل جماعة سياسية واحدة. فالحضارة الإغريقية كانت حضارة إنسانية أضاءت الطريق للشعوب الأوروبية، كما لايمكن إنكارها في تطوير العلاقات الدولية والقواعد القانونية التي نظمتها، كقيام نظم التعاهد والتحكيم وتسوية الخلافات. اما الرومان أخضعوا أكثرية العالم الغربي لحكمهم، وتظهر أهمية الرومان في أنهم سيطروا على النزاع الداخلي بين الشعوب الخاضعة لهم، وقاموا بنشر مبادئ المساواة والإخاء في جميع أنحاء الإمبراطورية والتأكيد على قدسية القوانين، وظلت هذه الأفكار تعيش في عقول الأوروبيين، حيث مكنتهم من بناء نظمهم السياسية الحديثة على أسس ديمقراطية والتي تشكل من المبأدى التي توكد عليها الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر.

2. مرحلة الديانة المسيحية القرون الوسطى:

تاثرت الحياة السياسية في أوروبا كثيراً بتعاليم الديانة المسيحية، بعد أن أصبحت المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع الميلادي، واكتسب البابا مكانة سياسية بارزة، واصبحت الكنيسة القوة الدينية والتعليمية والسياسية الأبرز، مضيفة على القارة الشعور الذي امتلكته يوماً بأنها جماعة مشتركة. من جهة أخرى، كان لانتشار التعاليم المسيحية بين الدول المسيحية أثر كبير على تحقيق الوفاق بينها، وبدأت تظهر فكرة قيام أسرة دولية مسيحية تجمع دول أوروبا الغربية تحت سلطة البابا. وتوطدت هذه الفكرة بظهور الإسلام وتهديده بانتزاع سيادة العالم من المسيحية.

في إطار الديانة المسيحية في نهاية القرن الثالث عشر، ظهرت لاول مرة وبوضوح مشاريع حول الوحدة الأوروبية بدوافع دينية بحتة وبهدف توحيد وتقوية العالم الغربي، حيث بدت العقيدة الدينية المتمثلة في التعاليم المسيحية حينذاك بمثابة الصلة المؤثرة الوحيدة بين الشعوب الأوروبية المختلفة. فعلى سبيل المثال طرح رجل القانون الفرنسي بيير ديبوا(1250-1320)، أول مشروع فكري متماسك الوحدة الأوروبية والتي كانت تستهدف تقوية أوروبا من خلال دعوته إلى توحيد العالم المسيحي، واعتبر الحرب ضد المسلمين مشروعة وواجباً دينيا مقدساً، ودعى ديبوا في مشروعه إلى ضرورة تكوين اتحاد يضم الدول الأوروبية تعمل على دراسة القضايا المشتركة ووضع الحلول المناسبة لها.

3. مرحلة معاهدة ويستفاليا 1846 إلى الحرب العالمية الأولى:

خلال القرن السادس عشر بدأت كافة أشكال الوحدة الأوروبية تتحطم، حيث انهارت السلطة الدينية وحلت محلها السلطة المدنية التي تمثلت في الدول الوطنية الحديثة، وذلك لأن الأحداث السياسية والاجتماعية التي مابرحت تهب على أوروبا قللت من تأثير العامل الديني على الخطاب السياسي والفكري الذي ساد في معظم الدول الأوروبية من بينها ظهور حركة فكرية واسعة النطاق تنادى بضرورة التمسك بالمبادئ القومية والاستقلال على السلطتين الزمنية والدينية للامبراطورية، وإنهاء كل رابطة أو تبعية للأباطرة والبلاط البابوي، وكان جان بودان وميكافلي من أهم فلاسفة تلك الحركة. لينقسم العالم المسيحي والدول الأوروبية على أثرها إلى فريقين:

الفريق الاول: يضم الدول الموالية للكنيسة ويعمل على إبقاء الوحدة المسيحية الكاثوليكية.

الفريق الثاني: يضم الدول التي تعتنق المذهب البروتستانتي ويجاهد في سبيل الاستقلال والخروج عن نفوذ البابوية، إثر ذلك اندلعت حروب دينية طويلة بين الفريقين.

جاءت على أثرها معاهدة ويستفاليا 1946 بمثابة إعلان عن مبادئ جديدة لتنظيم الشؤون الأوروبية السياسية، والتي كانت تصب كلها باتجاه معاكس لتحقيق الوحدة الأوروبية، والتي نصت على عدة مبادئ، أبرزها:

1. إقرار مبدأ المساواة بين الدول الأوروبية في الحقوق والواجبات.

2. إقرار مبدأ التوازن الدولي كعامل أساسي للحفاظ على السلم في أوروبا[1].

3. إقرار مبدأ الاستقلال والسيادة بعد كانت الدول خاضعة لسلطتي البابا والإمبراطور.

تاسيسا على ماسبق، ضعفت فكرة توحيد أوروبا المتمثلة بتوحيد العالم المسيحي بزعامته الزمنية والدينية كثيراً وحلت محلها فكرة الدولة الوطنية ذات السيادة المطلقة من الناحية الزمنية والدينية. عليه، يمكن القول أنه خلال القرن التاسع عشر تعززت فكرة القومية والاستقلال ولم تحظ فكرة الوحدة الأوروبية بالعناية والاهتمام اللازمين على صعيد الحكومات والسياسيين. مع ذلك لم تختف فكرة الوحدة الأوروبية نهائيا بل كانت تطرح على الأقل من جانب كبار الكتاب أمثال فيكتور هيجو والمفكر الفرنسي برودون من خلال التاكيد على إقامة الدولة الأوروبية منطلقا من رؤيته للقرن العشرين. يلاحظ ما سبق منذ ظهور فكرة الوحدة الأوروبية في نهاية القرن الثالث عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى طرحت مشاريع عديدة ولكن لم يحظ أي من هذه المشاريع بقبول الدول الأوروبية وظلت دون تطبيق للوحدة الأوروبية وذلك بسبب انشغال الشعوب الأوروبية بالصراع على السلطتين الزمنية والدنيوية وتارة أنشغلت بمعارك الهوية وبناء الدولة الوطنية.

4. مرحلة مابعد الحربين العالميتين الاولى والثانية:

شكلت الحرب العالمية الأولى منعطفاً مهماً بالنسبة لأوروبا، وجعلت الشعوب الأوروبية تعيد التفكير في قضية الوحدة، لتساهم عوامل عديدة في إيجاد ظروف أكثر ملاءمة لنمو الحركة الداعية إلى الوحدة الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، منها:

---

1 **التوازن الدولي:** يقصد بمبدأ التوازن الدولي إذا حاولت دولة اوروبية أن تتوسع على حساب الدول الأوروبية الأخرى، فأن للدول الأخرى الحق أن تتكاتف للحيلولة دون ذلك حتى لايختل التوازن الدولي.

- **العوامل السياسية:** ازداد الشعور بأن أوروبا أصبحت معرضة للتهديد الداخلي والخارجي بشكل لم يسبق له مثيل، فعلى الصعيد الداخلي، أزداد الشعور بعدم الأمان بسبب حجم الدمار الذي خلفته الحرب، عليه بدأت اغلبية الطبقات الاجتماعية تشعر بالقلق والخوف من احتمال تكرار الحرب. وعلى الصعيد الخارجي، بدت أوروبا تتعرض للتهديد الأيديولوجي للاتحاد السوفيتي بعد نجاح الثورة البلشفية عام 1917 وإقامة أول دولة اشتراكية على الحدود الشرقية لأوروبا، كذلك نمو القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي تهديدا لمصالح الدول الأوروبية.

- **العوامل الاقتصادية:** بدت فكرة الوحدة الأوروبية كأنها قادرة على توفير شروط افضل للتقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وإلغاء الحواجز الجمركية والعمل على توحيد الاقتصاد الأوروبي.

- **العوامل الأمنية:** تتعلق بالأمن والسلم الأوروبيين. عليه، كان من الطبيعي أن يتزايد الشعور بأن الوحدة الأوروبية باتت هي الحل النموذجي لمواجهة هذا التحديات.

نتيجة لما تقدم ظهرت العديد من الحركات الفكرية والسياسية الداعية الوحدة الأوروبية في العديد من الدول الأوروبية. في هذا السياق، على سبيل المثال عقد في باريس عام 1927 مؤتمر لمجموعة من المفكرين الأوروبيين لبحث (الوحدة الأوروبية) تحت الرئاسة الشرفية لوزير الخارجي الفرنسي أرستين بريان والذي أعلن فيه أنه سوف يعمل على أنشاء الولايات المتحدة الأوروبية من خلال تقديم مذكرة إلى 26 دولة أوروبية يدعوها إلى إقامة اتحاد فدرالي أوروبي. وفي نفس السياق اشاد ونستون تشرشل بفكرة إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية في مقالة لة في صحيفة The Saturday Evening بتاريخ 15 شباط 1930 وعاد إلى نفس الفكرة في مقالة أخرى لة في صحيفة The News Of The Worldبتاريخ 29 أيار 1938. لكن على الرغم من التطور الذي شهدته فكرة الوحدة الأوروبية في مرحلة مابين الحربين العالميتين ومع وجود بيئة مناسبة لدفع وتشجيع الحركات الداعية للوحدة، إلا أن هذه الدعوات لم تتمكن أن تتحول إلى حركة فاعلة مؤثرة في مراكز صنع القرار، وذلك لعدة أسباب أهمها:

السبب الأول: التأثير السلبي للنزعات القومية على الدعوات للوحدة الأوروبية وبالتالي فشلها والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا وكانت تشجع الانفصال والاستقلال.

السبب الثاني: بدت فكرة الوحدة الأوروبية وكأنها تعادي الطبقات الكادحة في أوروبا والعالم، الأمر الذي افقدها مساندة شريحة عريضة من المواطنيين الأوروبيين من بين الطبقات العاملة. ومن جهة أخرى ظلت فكرة الوحدة الأوروبية محصورة داخل نخبة حيث كان خطابها يبدو معقدا وغير مفهوما بالنسبة للمواطن العادي.

السبب الثالث: كان لفشل نظام الأمن الجماعي، الذي حاولت عصبة الأمم إرساء دعائمه تأثير في فشل الحركات الوحدوية الأوروبية في جهودها نحو الوحدة، وذلك بسبب عدم إيجاد الحد الأدنى من الأستقرار الضروري لبدء عملية الوحدة في تلك الفترة، علاوة على الحرب العالمية الثانية التي كانت أكثر بشاعة ودماراً من الحرب العالمية الأولى.

5. العوامل الجديدة لإحياء فكرة الوحدة الأوروبية:

سنحاول التطرق الى اهم الخطوات التي ساهمت في انتقال فكرة الوحدة الأوروبية من عالم الأفكار إلى عالم الواقع والحقيقة. عليه، لم تختف فكرة الوحدة الأوروبية على رغم من تعثر خطواتها بعد الحرب مباشرة لتعود بعوامل جديدة ضاغطة في اتجاه تهيئة الأجواء لانطلاق مشروع الوحدة الأوروبية، أبرزها:

العوامل الخارجية: كان لاندلاع الحرب الباردة وازدياد قوة الكتلة الشيوعية دور كبير في تحديد علاقات الدول الغربية مع بعضها البعض لتعيد ترتيب وضعها الداخلي لكي تواجه هذه الظاهرة (الحرب الباردة) في العلاقات الدولية، لذلك عادت قضية الوحدة الأوروبية تطرح نفسها بشدة على أجندة أوروبا الغربية. عليه، نجد على الرغم من أن الحرب الباردة أدت الى تكريس تفكك أوروبا إلى شطرين الغربية والشرقية، إلا أن لهذا الوضع جانب إيجابي وهو إعادة التفكير على الأقل في شطرها الغربي في مسألة الوحدة الأوروبية، علاوة على تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية الوحدة التعاون والتكامل الاوروبية بسبب خشيتها من أن تسقط أوروبا الغربية المقسمة والمدمرة فريسة سهلة للنفوذ

السوفيتي في ظل تنامي نفوذ الأحزاب الشيوعية في أوروبا. عليه، اقتنع الأمريكيون بأن الاتحاد السوفيتي يستطيع تهديد كل أوروبا وليست هناك دولة أوروبية تستطيع بمفردها الصمود أمامه لذلك شجعت الولايات المتحدة الأمريكية التعاون والتكامل بين الدول الأوروبية واعتبرتها حجر الزواية في استراتيجية سياسة الاحتواء المطبقة ضد الاتحاد السوفيتي[1].

العوامل الداخلية: **فعلى صعيد السياسة العالمية أسهمت الحرب العالمية الثانية في إحداث تغييرات جذرية في ميدان السياسة العالمية، بحيث تضاءلت مكانة أوروبا كقوة عالمية باستمرار بعد عام 1945، وانتقلت القوة والسلطة بعيداً عن أوروبا إلى عالم تنافسي ثنائي الاقطاب، وأصبح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قوى عالمية تقود أحد تلك الأقطاب. لذلك كان ينظر إلى الوحدة الأوروبية كوسيلة لاحياء أوروبا وليكون لها شأن في وجه تلك القوى. وعلى صعيد الأمن الأوروبي ونتيجة لأهوال الحرب العالمية الثانية تطلعت الشعوب الأوروبية إلى الأمن والسلام، وكان الأمل في أن أوروبا الموحدة قد تنجح في تحقيق هذه الأمنية. وعلى الصعيد الاقتصادي كانت أوروبا تكافح لتتعافى من آثار الهجمة الثلاثية على ثرواتها الاقتصادية والتي تمثلت بالحربين العالميتيين والركود الاقتصادي الذي ساد بينهما، لذا بدأ التكامل الأروبي هو الحل المفضل لمعالجة التفكك المستمر للاقتصاد الأوروبي.**

6. الخطوات العملية نحو بداية الاتحاد الأوروبي:

تضافرت كل العوامل الخارجية والداخلية لتمهد بيئة مناسبة لطرح قضية التكامل والوحدة الأوروبية لذا ظهرت بعد عام 1947 محاولات جديدة من قبل الدول الأوروبية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه التكامل والوحدة الأوروبية، أبرزها:

---

1 **سياسة الاحتواء:** هي سياسة أمريكية كانت تهدف إلى التصدي لما يسمى بالتوسع السوفيتي، قد صرح بتأييدها علنا لأول مرة الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان عام 1947 ثم اصبحت عاملاً قويا في إطار السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي طوال أعوام الأربعين التي تلت ذلك.

1. معاهدة حلف بروكسل: تأسس في 17 آذار 1948 من قبل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، والتي كانت تنص على الأمن الجماعي والدفاع المشترك وتقديم مساعدة فورية لأي دولة موقعة على المعاهدة في حالة تعرضها للعدوان أيا كان مصدره.

2. المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي: تأسست المنظمة في 16 نيسان 1948 من قبل (16) دولة وهي : (النمسا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا واليونان وإيرلندا وأيسلندا وايطاليا وتركيا، ألمانيا، كندا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال،اسبانيا). على الرغم من أن المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لم تكن مسؤولة مباشرة عن بناء تكامل إقليمي أوروبي بالمعنى الدقيق بل كانت ترمي إلى أيجاد نوع من التعاون الاقتصادي فقط في إطار مشروع مارشال[1]. عليه، على الرغم من أن المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لم تكن مسؤولة مباشرة عن بناء تكامل إقليمي أوروبي بالمعنى الدقيق، وكذلك كانت ترمي إلى أيجاد نوع من التعاون الاقتصادي فقط في إطار مارشال لكن تأتي أهميتها بالنسبة للتكامل الأوروبي في أنها كانت تعمل في مجال خلق وتمهيد أدوات التكامل الاقتصادي الأوروبي. عليه، يعد مشروع مارشال بمثابة نقطة الانطلاق الحقيقية نحو بناء مؤسسات مشتركة لأوروبا الغربية وإطلاق العمل العمل الأوروبي المشترك.

3. منظمة مجلس أوروبا: تأسس مجلس أوروبا في 5 مايو عام 1949 من قبل بلجيكا والدنمارك وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة واليونان وأيسلندا وتركيا وألمانيا الغربية. لتعمل بصورة دائمة من أجل تقدم أوروبا من خلال تحقيق الاندماج بين الدول الأوروبية في مجالات الشؤون الاجتماعية والثقافية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

---

1 **مشروع مارشال:** هو مشروع اقتصادي لاعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) بمبادرة جورج كينان وزير الخارجية الأمريكي الاسبق عام 1947 من خلال تقديم مساعدات وقروض لأجل اعمار أوروبا بعد تداعيات الحرب العالمية الثانية على أوروبا. عليه، جاء مشروع مارشال بمبادرة أمريكية لانعاش اقتصاد أوروبا والحد من انتشار الاحزاب الشيوعية في أوروبا.

يلاحظ من التجارب الثلاث السابقة أن أياً من هذه المنظمات لم تستطع أن تتحول إلى سلطة مافوق وطنية تلزم الدول الأعضاء بقراراتها وتشكل بذلك اساسا للاندماج الكامل للدول الأعضاء فيها لكونها منظمات قائمة لتعمل على أساس التعاون بين دول ذات السيادة يحتفظ كل عضو فيها بكامل سيادته، ولايمكن لمعظم هيئاتها أن تتخذ قراراتها إلا بالاجماع ولم يكن بمقدورها أن تنفذ قرارتها حتى في حالة إصدارها بالإجماع داخل الدول الأعضاء إلا بعد موافقة السلطات الداخلية المختصة في تلك الدول، لذلك لم يؤدي إنشاء هذه المنظمات إلى إنشاء وحدة حقيقية للدول الأوروبية.

ثانياً: تطور الاتحاد الأوروبي

سنحاول هنا بيان كيفية تطور الاتحاد الأوروبي من جماعة الفحم الصلب الى الاتحاد الأوروبي الى الاتحاد الأوروبي وذلك كما يأتي:

1. الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ظهرت فكرة الجماعة في تصريح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان الذي كان أول من اقترح تأسيس الجماعة في 9مايو 1950 باعتبارها وسيلة لمنع اندلاع حرب جديدة بين فرنسا وألمانيا، لتأتي فكرة المشروع في إطار عدة أسباب، أبرزها:

أولا: التفوق الطبيعي لألمانيا بين الدول الأوروبي.

ثانياً: عدم قبول الدول الأوروبية لذلك التفوق الطبيعي.

ثالثاً: جاء مشروع شومان ليرضي مؤيدين الوحدويين الأوروبيين الذين خابت آمالهم على سبيل المثال في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ومجلس أوروبا،

رابعاً: وكذلك لضمأن تمكين فرنسا من التغلب على عقدة خوفها من ألمانيا وذلك خشيت فرنسا من صحوة الاقتصاد الألماني ومحاولتها للسيطرة على القارة الأوروبية مثلما حاولت من قبل. عليه، يخدم مشروع شومان العلاقات الفرنسية- ألمانية من خلال كسب ثقة الفرنسيين من جهه، ومساعدة ألمانيا على استعادة سيادتها ويدخلها في الساحة

الدولية وينزع عنها صفة المهدد للسلام وارضاء الوحدويين الأوروبيين الذين خيبت آمالهم في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي ومجلس أوروبا كما ذكرنا سابقاً.

والواقع أن فكرة هذا المشروع كان وراءها جان مونيه رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية وأحد مستشاري شومان. ويعد جان مونيه الأب الروحي لعملية الاندماج الأوروبي وقد أدرك بعد عمله لمدة خمسة سنوات في مجال التخطيط للاقتصاد الفرنسي أن فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستوى المعيشة إلا من خلال تعاون اقتصادي على مستوى أكبر بإنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة الأوروبية، ولكن مونيه كلن من أنصار التدرج وعدم تبني أحلام عريضة لايمكن تحقيها في الواقع. ومن ثم جاءت فكرة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، الى مايلي:

1. أختير الفحم والصلب على أساس أنهما مادتان أساسيتان في صناعة أدوات الحرب، ومن ثم وضعهما تحت إشراف مشترك سيحول دون استخدامها من إحدى الدول لمحاربة دولة أخرى.

2. كما أعلن أن هدفها ليس جعل الحرب لا يمكن تصورها فحسب، بل جعلها مستحيلة ماديًا.

عليه، قد تم تأسيس الجماعة رسميًا بموجب معاهدة باريس 18 أبريل 1951 الذي تم إقراره من جانب الدول الست (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، ودول البنلوكس الثلاث هولندا ، بلجيكا، لكسمبورغ). عليه، يمكن القول: إن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كانت واحدة من أهم الركائز فى طريق تطور الجماعة الأوروبية ومن ثم الاتحاد الأوروبي.

2. الجماعة الأوروبية 1957: يقصد بالجماعة الأوروبية أنها هذا التكتل الذي ظهر عام 1957 باندماج كل من (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية). ان الربط بين موضوع الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تم التوقيع عليهما في روما 1957 من قبل الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب هو أن موضوعي الطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية

الأوروبية (السوق المشتركة) لم يكن صدفة بل كان الرابط ضروري لقبولهما معا لاسيما من قبل ألمانيا وفرنسا. فألمانيا كانت مهتمة بالسوق المشتركة ولم تكن مهتمة بموضوع الطاقة الذرية نظرا لنها كانت متقدمة في الصناعة وبعد أن تطورت قوتها الاقتصادية كانت بحاجة الى الأسواق الأوروبية لتستوعب فائض منتجاتها، كانت الجماعة الاقتصادية توفر لها ضمأن تصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء دون تمييز ضدها. أما فرنسا كانت مهتمة بالطاقة الذرية وأرادت توفير إطار أكبر للمشاركة في تكاليف برنامج الطاقة الذرية وسوق أوسع للمنتجات والأبحاث في هذا المجال، عليه تم التوصل إلى الاتفاق بين البلدين في إطار صفقة ضمت كلاً المجالين. والجدير بالذكر أنه الدول الست المشاركة (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا ، بلجيكا، لكسمبورغ)في الجماعة الاقتصادية الأوروبية أهدافها الوطنية التي من أجلها وقعت على الاتفاقية انطلقت من قناعة بأنها ليست بوسعها تحقيق أهدافها إلا من خلال تجمع أوروبي قائم على العمل المشترك كانت هدف الدول الست الأعضاء منها، كما يلي:

1. **ألمانيا:** **بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية كما ذكرنا سابقا، وجدت في انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية إعادة جانب مهم من سيادتها.**
2. **فرنسا:** **كانت مهتمة بتحقيق السلام وعدم عودة النزاع المسلح مع ألمانيا وفتح السوق الأوروبية أمام منتجاتها الزراعية.**
3. **إيطاليا:** **وجدت في الجماعة الاقتصادية فرصة للنمو والتوسع وتحسين أوضاعها الأقتصادية.**
4. **هولندا:** **توفر الجماعة الاقتصادية حافز للنهوض بصناعتها من أسواق لمنتجاتها الزراعية.**
5. **بلجيكا:** **كان موقفها شبيها بألمانيا من حيث اعتماد اقتصادها على التصدير للخارج ومن ثم كانت الجماعة الاوروبية فرصة لتوفير الأسواق وتنمية صناعة جديدة.**

6. لوكسمبورغ: بسبب موقعها الجغرافي كانت دائما تحت ضغط الصراعات بين جيرانها الأقوياء، لذلك كانت الجماعة الأوروبية يوفر وسيلة لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية.

عليه، وقعت (ست دول أوروبية) فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا يوم 25 مارس/ آذار1957 في قاعة الكابيتول بالعاصمة الإيطالية روما، على معاهدة "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" التي عرفت لاحقا بمعاهدة روما، يمكن إيجاز أهداف الجماعة الأوروبية التي شكلت الركيزة الثانية الهامة في طريق تأسيس الاتحاد الأوروبي فى أنها :

1. توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بصورة تدريجية وتنمية النشاط الاقتصادي داخل حدود تلك الدول.

2. زيادة درجة الترابط بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء وهي خطوة مهمة نحو السوق الداخلية الأوروبية الموحدة.

3. تشجيع البحوث المتعلقة بالطاقة الذرية وتبادل المعلومات، تنفيذ مشروعات مشتركة خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية والاشتراك في استخراج الوقود النووي وغيرها من الخدمات .

4. وضع قواعد ونظم لمنع انتشار الأسلحة الذرية وأخرى التعاون مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية الأخرى في مجال أبحاث الذرة ومشروعات استغلالها.

عليه، أصبحت الجماعة الأوروبية بمطلع عام 1958(الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية) والتي عرفت باندماجها نجاحاً كبيراً لتشكل السوق المشتركة بحيث أصبح حجر الزواية التكامل الأوروبي إذ استطاعت إقامة الاتحاد الجمركي الأوروبي عام 1968، ونجحت في تنسيق السياسات المشتركة، وشملت السياسات المشتركة عدة قطاعات كالزراعة والنقل والجوانب الاجتماعية.

3. معاهدة ماستريخت 1992: تم التوقيع على اتفاقية ماستريخت من طرف االدول الإثنى عشر (إيطاليا- إلمانيا- إسبانيا- إيرلندا- دنمارك- اليونان- بلجيكا -هولندا- لوكسمبورغ- فرنسا- البرتغال- المملكة المتحدة) في فبراير/شباط 1992 لإقامة وحدة أوروبية تحل محل نظام الجماعة الأوروبية تهدف لإقامة وحدة أوروبية شاملة، ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 1993. أخذت المعاهدة اسمها من مكان توقيعها، حيث تم التوقيع عليها في مدينة ماستريخت الهولندية القريبة من الحدود مع ألمانيا وبلجيكا، كانت أبرز أهداف معاهدة ماستريخت ترمي إلى :

1. تعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الأوروبية وتحسين فعاليتها.

2. تأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي، ووضع سياسية خارجية وأمنية مشتركة.

3. تطوير البعد الاجتماعي للدول الأوروبية.

4. تعزيز فرص العمل وتحسين ظروف العيش والعمل داخل المنطقة الأوروبية.

5. التعاون في حقل السياسة الخارجية والدفاع.

6. التعاون في مجال الشؤون الداخلية والعدل.

يمكننا القول، لم تكن فكرة "الاتحاد الأوروبي" فكرة حديثة عند إنشائه ولا مسألة برزت فجأة بل هي فكرة قديمة ومرت بمراحل تطور وتوسع إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن. علية نعرض نبذة ملخصة لأبرز محطات مسيرة الاتحاد الأوروبي، كما يلي:

1950 **وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان يقترح تأسيس مجموعة أوروبية من ست دول للصلب والفحم (فرنسا – بلجيكا – لوكسمبورغ – إيطاليا – ألمانيا – هولندا).**

1951 **إطلاق هذه المجموعة رسمياً.**

1957 **التوقيع على معاهدة روما.**

1968 **إتمام مشروع الاتحاد الجمركي.**

1973 **بريطانيا وإيرلندا والدانمارك تنضم إلى دول المجموعة الأوروبية.**

1979 **إنتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي للمرة الأولى من قبل الأوروبيين في إقتراع.**

1981 **اليونان تنضم إلى المجموعة الأوروبية.**

1986 **إسبانيا والبرتغال تنضمان إلى المجموعة.**

1992 **التوقيع على معاهدة ماستريخت.**

1995 **النمسا وفنلندا والسويد تنضم إلى عضوية الاتحاد.**

1999 **إطلاق مشروع اليورو وإدراج العملة الأوروبية الموحدة في أسواق المال.**

2002 **إعتماد اليورو عملة تعامل بين مواطني منطقة العملة الموحدة.**

2004 **قبرص ومالطا تلتحق بعضوية الإتحاد.**

2007 **دخول رومانيا وبلغاريا إلى عضوية الإتحاد والتوقيع على معاهدة لشبونة.**

2013 **كرواتيا تنضم إلى عضوية الإتحاد.**

2020 **خروج بريطانيا رسمياً من عضوية الإتحاد الأوروبي.**

المحور الثاني: الاتحاد الأوروبي (مفهوم- عوامل – أهداف)

سنحاول في هذا المحور بيان مفهوم الاتحاد الاوروبي والعوامل التي أسهمت في نشأة الاتحاد الاوروبي واهدافها، كما يلي:

اولا: مفهوم الاتحاد الأوروبي

هو منظمة دولية للدول الأوروبية يضم حالياً 27 دولة بعد انسحاب بريطانيا من مجلس الاتحاد الأوروبي في 31 ديسمبر عام 2020، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992 التي تتخذ بروسكل مقراً لها، والدول الأعضاء كالتالي: (النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، التشيك، الدنمارك، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورج، إستونيا، وفنلندا، وفرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد).

علم الاتحاد الأوروبي: تم تصميمه عام 1955 من قبل أرسينيه هايتز وباول ليفي، وهو مكون من 12 نجمة صفراء موضوعة بشكل دائرة على خلفية زرقاء. الأزرق يمثل الغرب، العدد 12 يمثل الكمال والوضع الدائري يرمز للوحدة. عدد النجوم ثابت لا يتغير بتغير عدد أعضاء الاتحاد. الجدير بالإشارة في العديد من الثقافات، يرمز الرقم إثنى عشر للكمال. كما أنه طبعاً عدد أشهر السنة والعدد الظاهر على وجه الساعة. وتم اختيار الدائرة من بين باقي الأشكال كرمز للوحدة. لذا كانت ولادة علم الاتحاد الأوروبي تمثل فكرة الوحدة بين الأوروبيين.

التركيبة السكانية للاتحاد الأوروبي: تظهر كثافة سكانية عالية، وتنوعا ثقافيا بين دوله الأعضاء. اعتبارا من 1 يناير 2010 بلغ سكان الاتحاد الأوروبي 501,260,000 نسمة. أظهر أحدث تقرير لمكتب الاحصائيات الأوروبية تناقصا واضحا في عدد سكان الاتحاد الأوروبي، إذ بلغ تعدادهم 447,7 مليون نسمة في العام 2020. ويعود هذا التناقص، حسب التقرير، بشكل أساسي إلى انسحاب بريطانيا من الاتحاد والتي كان يشكل سكانها 13٪ من مجموع

سكان الاتحاد. وتتصدر ألمانيا الدول الأوروبية من حيث عدد السكان، 83,2 مليون نسمة، تليها فرنسا 67,1 مليون نسمة ثم إيطاليا 60,2 مليون نسمة.

لغات الاتحاد الأوروبي: جميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي البالغ عددها 24 مقبولة كلغات عمل، ولكن بشكل عام من الناحية العملية، تستخدم ثلاث لغات فقط هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية.

الدين في الاتحاد الأوروبي: تعد المسيحية أكبر ديانة في الإتحاد الأوروبي، الكاثوليك هم أكبر جماعة دينية في الاتحاد الأوروبي ويشكلون نسبة 48٪ من مجمل السكان، أما البروتستانت يشكّون 12٪، بينما الأرثوذكس 8٪، أما المسيحيين من الطوائف الأخرى يمثلون 4٪ من سكان الاتحاد الأوروبي. وبمثل المسلمين حوالي 2٪، في حين أنّ الملحدين واللادينين يمثلون نسبة 23٪ من سكان الاتحاد الأوروبي. وتصل أعداد اليهود إلى مليون نسمة.

نشاطات الاتحاد الأوروبي: لديها نشاطات عديدة، أهمها، منطقة الشنغن وعملة اليورو.

1. منطقة الشنغن: وهي اتفاقية تم التوقيع عليها في بلدة شنغن الصغيرة بدوقية لوكسمبورغ صيف العام 1985، دخلت حيز التنفيذ صيف العام 1995، لتعمل على إلغاء ضوابط الحدود داخل أوروبا وتعزيز الرقابة على الحدود الخارجية مع الدول غير الأعضاء في شنغن، ولتصبح هذه الاتفاقية أبرز الدلائل الملوسة للتكامل الأوروبي. منطقة شنغن التي يعيشها فيها أكثر من 420 ميلون نسمة، تضمّ 27 دولة أوروبية هي: هولندا، بلجيكا، النمسا جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، يونان، المجر، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، واخيرا انضمام كرواتيا إلى فضاء شنغن ابتداء من الأول من يناير/كانون الثاني 2023 إضافة إلى سويسرا، ليختنشتاين، النرويج وأيسلندا، علماً أن الدول الأربع الأخيرة ليست ضمن الاتحاد الأوروبي بينما نجد دولاً أوروبية ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي وقّعت على اتفاقية شنغن، حاليًا لا توجد سوى اربعة دول فقط من الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لا تزال خارج منطقة شنغن. غير أن هذه الدول الاربعة (بلغاريا ورومانيا وقبرص وايرلندا) وهي بالفعل على طريق الانضمام فعلى سبيل المثال بلغاريا ورومانيا اللتين حصلتا على

عضوية الاتحاد الأوروبي في العام 2007 وما برحتا تطالبان بالإنضمام إلى منطقة شنغن الا ان الاجماع على موافقة إنضمامها هو بيد مجلس الاتحاد الأوروبي (يسمّى أيضاً مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي)، فإن ذلك يضفي على هذه القضية بعداً سياسياً، ذلك أن القرار يتطلبُ اجماعاً من قبل هذا المجلس الذي يضمّ وزراء 27 دولة، مما يعني أن معارضة دولة واحدة أمرٌ كفيل بإجهاض القرار. وفي العام 2011، عارضت طلب بلغاريا ورومانيا كلّ من: فرنسا، ألمانيا، فنلندا، السويد، هولندا وبلجيكا وذلك بسبب مخاوف تتعلق بالفساد والجريمة والمنظمة والإصلاحات القضائية، كما تمّ طرح هذه القضية في السنوات التالية، لكنّ من دون جدوى، وجاءت أزمة الهجرة في العام 2015 لتضعف آمال الدولتين. هنا تثور عدة تساولات لدينا حول منطقة الشنغن، إبرزها:

التساؤل الأول: ماهي مزايا منطقة شنغن؟

من مزايا منطقة شنغن السماح بحرية التنقل اي تعمل منطقة شنغن كبلد واحدة خالية من الحدود الداخلية وفحوصات الجوازات وتشترك دول المنطقة أيضاً بنظام تأشيرة موحد. عند دخولك واحدة من دول شنغن سيكون لك حرية التنقل بين جميع دول المنطقة، على الرغم من التزامها بفتح الحدود للدول الأعضاء، إلا أن قاعدة التعليق المؤقت لاتفاقية شنغن تسمح لأي من دول شنغن بإعادة فرض الرقابة الحدودية لمدة لا تتجاوز 30 يومًا. ومع ذلك فلا يجوز اللجوء لهذا الاستثناء المؤقت إلا في حالات استثنائية تنطوي على تهديد خطير للأمن القومي أو السياسة العامة لتلك الدولة. بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب إبلاغ البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية وكذلك عامة المواطنين في حال اتخاذ أي دولة لمثل هذه الخطوة غير الإعتيادية، كما وينص اتفاق شنغن على السماح للدول الأعضاء بإعادة تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش الحدودية بشكل مؤقت لمدة تصل إلى 6 أشهر لأسباب أمنية، كما يمكن تمديدها لمدة عامين او اكثر عند مواجهات تحديات كبيرة مثل أزمة اللاجئين.

التساؤل الثاني: ماهي شروط الانضمام لمنطقة الشنغن؟

يجب أن يكون لكل دولة التأهب المقررة في أربعة مجالات هي:

1. الحدود الجوية.

2. تأشيرات (الفيزه).

3. التعاون بين أجهزة الشرطة.

4. حماية البيانات الشخصية، هذه عملية التقييم ينطوي على الاستبيان والزيارات التي يقوم بها خبراء من الاتحاد الأوروبي إلى المؤسسات وأماكن العمل المحدد في البلاد تحت التقييم.

التساؤل الثالث: ماهو الاختلاف بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشنغن؟

1. بكل بساطة، يعتبر الاتحاد الأوروبي كياناً سياسياً واقتصادياً بينما منطقة شنغن تعتبر أكبر منطقة تتسم بحرية التنقل في العالم ممتدة عبر أوروبا، حيث تجمع جميع الدول المشاركة كدولة واحدة كبرى.

2. .تم تشكيل الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت 1992 اما منطقة شنغن عام 1985 .

3. لا تشارك جميع البلدان الأوروبية في كلا الكيانين وبعضها غير مشاركة في أي منهما. بالنسبة للمواطنين الأجانب الذين ينتمون إلى خارج أوروبا، فإن السفر بتأشيرة شنغن تعني بأنهم يستطيعون السفر إلى دول منطقة شنغن، ولكن لا يستطيعون السفر إلى البلدان التي تنتمي فقط إلى الاتحاد الأوروبي والعكس أيضاً (بتأشيرة الاتحاد الأوروبي، فإنهم يستطيعون السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي وليس إلى البلدان التي تنتمي فقط إلى منطقة شنغن).عليه، اي تاشيرة الشنغن لاتعني انه يمكننا الدخل الى جميع دول الإتحاد الأوروبي فبعض الدول ليست في اتفاقية الشنغن وتحتاج إلى تأشيرة خاصة بها بمعنى لايمكنك الدخول بفيزا الشنغن الى إيرلندا وبلغاريا ورومانيا وقبرص.

للتوضيح لدينا 27 دولة في منطقة الشنغن (23+4)-27 كما مبين إدناه:

- **(23) دول اعضاء في اتفاقية الشنغن واعضاء في الاتحاد الأوروبي:**

(هولندا، بلجيكا، النمسا، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، يونان، المجر، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، كرواتيا)

- **(4) دول اعضاء في اتفاقية الشنغن وليست اعضاء في الإتحاد الأوروبي:**

(سويسرا، ليختنشتاين، النرويج وأيسلندا)

- **(4) دول اعضاء في الاتحاد الاوروبي وليست اعضاء في اتفاقية الشنغن:**

(إيرلندا، بلغاريا، رومانيا، قبرص)

عليه، نستطيع القول إن منطقة الشنغن هي منطقة توحّدت فيها عدّة دول تقع على القارة الأوروبية لتشكّل منطقةً مشتركة تضمن مايلي:

1. تنقل الأشخاص بحرية مع إلغاء جميع أشكال المراقبة على الحدود الداخلية للمنطقة أو التحقق من جوازات السفر عند المنافذ الحدودية بين الدول الاعضاء.

2. تتيح أيضًا دول منطقة شنغن للمسافرين التنقل بحرية فيما بينها بتأشيرة واحدة وهي فيزا شنغن.

3. الدول الأعضاء في منطقة شنغن ملزمة أيضًا بإزالة أي ضوابط غير ضرورية تحدد سرعة المركبات أو أية عقبات أخرى قد تعيق التدفق الحر لحركة المرور.

2. عملة اليورو[1]**: هو العملة الرسمية لعشرون دولة من أصل 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. تعرف مجموعة الدول هذه باسم منطقة اليورو، يُعتبر اليورو ثاني أكبر العملات وأكثرها تداولًا في سوق صرف العملات الأجنبية بعد الدولار الأمريكي، اعتمد اليورو في الأول من يناير/كانون الثاني 1999، وفيما يلي الدول التي تقوم باستخدام عملة اليورو: النمسا – بلجيكا – قبرص – استونيا – فنلندا – فرنسا – ألمانيا – اليونان – ايرلندا – ايطاليا – لاتفيا – ليتوانيا – لوكسمبورج – مالطا – هولندا – البرتغال – سلوفاكيا – سلوفينيا – أسبانيا- وكذلك كرواتيا التي انضمت في أول كانون الثاني/يناير الى منطقة اليور2023.**

[1] **الاختصار الرسمي لليورو EUR الإشارة الرسمية لليورو تشبه إشارة الحرف الأجنبي E مع وجود خطين متوازيين أفقيًا €، وجاءت هذه الإشارة من الحرف اليوناني إبسلون (Epsilon) ومن الحرف الأول من كلمة أوروبا باللغة الأجنبية (Europe) ، وتمثل الخطوط الأفقية استقرار اليورو ، و يسهل التعرف على إشارة اليورو بحيث أصبحت معروفة كإشارة الدولار الأمريكي ($) ، و كإشارة مختصرة فإنها ملائمة جدًا ويتم وضعها حاليًا على أجهزة الحاسب الآلي و لوحات مفاتيح آلات الطباعة.**

تجدر الإشارة هنا يعدّ اليورو عملة مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2002، ولكن 7 دول أعضاء لم تعتمده رسميا حتى الان على أراضيها، هي: الدانمارك وبلغاريا وجمهورية التشيك والمجر وبولندا ورومانيا والسويد، إذ واصلت الاعتماد على عملاتها الوطنية. إن معاهدة ماستريخت 1992 تلزم الدول الأعضاء باعتماد اليورو عملة رسمية، باستثناء الدانمارك التي تتمتع ببند يمكّنها من إلغاء الاشتراك في الاتفاقيات الأوروبية لعدم تطبيق نقاط محدّدة وتمتّعت بحرية الاختيار بين اليورو وعملتها الخاصة، أمّا بلغاريا وجمهورية التشيك والمجر وبولندا ورومانيا والسويد فإنها لا تعدّ جزءا من منطقة اليورو لأنها أخفقت في تلبية بعض المتطلبات الاقتصادية والقانونية، التي تعرف بمعايير التقارب الاقتصادي[1]. تهدف عملة اليورو تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها:

1. خلق سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موحدة بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسية الزراعية المشتركة في دول الاتحاد.

2. إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي.

3. تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد ، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

4. خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف ، وزيادة المنافسة ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

5. الحصول على مكاسب، عند توفير كلفة عمليات التحويلات اتلتي كانت تتم بين الدول الاوروبية وبكثرة، فعند توحيد العملة بين تلك الدول لن تحتاج إلى عملية تحويلات للعملات.

---

1 حددت معاهد ماستريخت عام 1992 معايير يجب اتباعها من قبل الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة (اليورو) ، هذه المعايير تدعى بمعايير التقارب، إبرزها : 1. استقرار أسعار الصرف(تثبيت سعر صرف العملات الوطنية امام اليورو) . 2. عجز الموازنة. 3. الدين العام. 4. أسعار الفائدة الطويلة الأجل... وغيرها.

ثانياً: العوامل التي أسهمت في عملية اندماج الدول في الاتحاد الأوروبي

1. العامل الجغرافي: حيث أسهم عامل الجوار الجغرافي في عملية الاندماج بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال الانتماء إلى قارة واحدة تتشابه وتتكامل بها الظروف الطبيعية من تضاريس ومناخ.

2. العامل التاريخي: منذ قرون عديدة كان للدول الأوروبية ظروف تاريخية مشتركة انتهت بالصراع ومن ثم التعاون في مواجهة الصراع خاصة في الحربين العالميتين في القرن العشرين اي معايشة أحداث مشتركة (حروب وأزمات) ومواجهة مصير مشترك. وهذا بدوره أسهم في إيجاد ثقافة فكرية وعملية لإيجاد منظمة أمنية متكاملة لتحقق مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

3. العامل السياسي: تبني النظام الديمقراطي القائم على مبادئ الحرية وحقوق الإنسان، ونهج سياسة تنظيمية محكمة لتسيير الاتحاد في جميع المجالات الحيوية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

4. العامل الاجتماعي: ارتفاع المستوى الثقافي لدى المواطنين شجع على الوعي بضرورة التكتل والاندماج بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي.

5. العامل الاقتصادي: اعتماد النظام الليبرالي أسهم بإيجاد التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

6. العامل الخارجي: الحاجة إلى مواجهة منافسة الأقطاب المهيمنة على العالم، شكلت احدى العوامل المساعدة في الاندماج بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: أهداف الاتحاد الأوروبي

تتلخص الأهداف من تأسيس الإتحاد الأوروبي في مجموعة من الأهداف فيما يأتي إبرزها:

1. التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

2. إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد.

3. العمل على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والتاكيد على حقوق الانسان.

4. تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومواجهة كافة التحديات الخارجية.

5. تعزيز قيمة ومكانة المواطنين وتوفير احتياجاته، مع امكانية القضاء على الظواهر الاجتماعية التي قد تؤدي إلى فشل الدول مثل الهجرة غير المشروعة والجرائم، وغيرها.

المحور الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

تلعب مؤسسات الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، لذلك حرص الآباء المؤسسين للاتحاد لأجل بناء مؤسسات ذات هياكل وصلاحيات لتحقيق الأهداف التي يرمي اليها الاتحاد. تتكون مؤسسات الاتحاد الأوروبي من سبع جهات منصوص عليها في الفقرة 13 من معاهدة ماستريخت وهي: البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي، مجلس الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية، محكمة العدل الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، محكمة المدققين الأوروبية.

1. البرلمان الأوروبي European Parliament : ويسمى اختصاراً (EP) ظهرت فكرة تأسيس البرلمان الأوروبي مع تبلور الوحدة الأوروبية، وظهر مفهوم البرلمان الأوروبي في معاهدة روما عام 1957هو واحد من الهيئات التي تمثل السلطة التشريعية في الاتحاد الأوروبي، يتولى البرلمان الأوروبي التشريع جنباً إلى جنب مع مجلس الاتحاد الأوروبي عادةً بناءً على اقتراح من المفوضية الأوروبية. منذ 1 شباط 2020 وذلك بعد انسحاب بريطانيا أصبح البرلمان يتكون من 705 عضوا (بما في ذلك رئيس البرلمان) منتخبين بالانتخاب المباشر كل خمس سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو بمجرّد انتخاب البرلمانيين، ينتخب هؤلاء (البرلمانيين)رئيساً للبرلمان مدة ولايته عامين ونصف ليمثل المؤسسة خارجياً وأمام مؤسسات الاتحاد الأخرى. ولكل دولة من الدول الأعضاء عدد من المقاعد البرلمانية يتناسب وعدد سكانها. فعلى سبيل المثال تبلغ حصة ألمانيا حاليا كأكبر دولة من دول الاتحاد 96 مقعدا. ومقر البرلمان في مدينة ستراسبورغ في فرنسا، وتتوزع مكاتب عمله في كل من بروكسل ولوكسمبورغ. يدخل ضمن صلاحيات البرلمان الأوروبي العديد من المهام التي تتمثل في ما يلي:

1. يشكل البرلمان الأوروبي مع مجلس الاتحاد الأوروبي الجهاز التشريعي للاتحاد، ولا يمتلك البرلمان سلطة اقتراح أو صياغة مشاريع قوانين لأن هذا يندرج ضمن سلطة المفوضية الأوروبية.

2. يشترك البرلمان الأوروبي مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة المالية والميزانية، ويمكنه أن يقوم بتغييرات على الإنفاق العام للاتحاد الأوروبي، وهو الذي يعطي الموافقة النهائية على الميزانية.

3. يقوم البرلمان بالإشراف على أعمال مجلس الاتحاد الأوروبي، ويصدّق على ترشيح المفوّضين، ويمتلك حقّ سحب الثقة من مجلس الاتحاد، ويمارس إشرافا سياسيا أيضا على كلّ مؤسسات الاتحاد.

4. يندرج ضمن صلاحيات البرلمان الأوروبي توجيه النقد للمفوضية أو إقالتها بأغلبية ثلثي النواب، وإقرار الاتفاقيات الخارجية للاتحاد الأوروبي، والتصديق على المنح والمساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد لدول العالم المختلفة.

5. يمتلك مهمة السيطرة على المؤسسات الأوروبية الأخرى وتعزيز حقوق الإنسان في أوروبا وخارجها.

2. المجلس الأوروبي European Council: ويسمى اختصاراً (EC) اكتسب المجلس الأوروبي رسميًا صفة مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي بعد معاهدة لشبونة في عام 2007، مستقلة بذلك عن مجلس الاتحاد الأوروبي. يعد المجلس الأوروبي قمة لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (حسب طبيعة النظام برلماني أو رئاسي)، الذي يعقد اجتماعين على الأقل كل سنة وعادة ما تكون في مبنى أوروبا في بروكسل، يعيّن رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في المجلس الأوروبي رئيس المجلس الأوروبي لولاية مدّتها سنتين ونصف السنة قابلة للتجديد مرّة واحدة. يرأس رئيس المجلس الأوروبي اجتماعات المجلس، والتي ما تزال تعرف غالبًا باسم مؤتمرات القمة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي، تهدف هذه القمم إلى تحديد المجالات الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي، لا سيما في السياسة الخارجية.

3. مجلس الاتحاد الأوروبي (الوزراء) Council of the European Union : ويسمى اختصاراً (EU) تأسس عام1967، وهو واحد من الهيئات التشريعية التي تعمل مع البرلمان الأوروبي على تعديل والموافقة على مقترحات المفوضية الأوروبية، التي تتخذ مبادرة تشريعية. ويعرف بمجلس الوزراء، كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية والاقتصادية والثقافية... وغيرها) ومقره في بروكسل، ويعتبر من أهم الأجهزة الإدارية. هنا الدول تتمثل على مستوى الوزراء من كل دولة من

الدول الأعضاء، ويكون كل وزير مسؤولاً أمام حكمته وبرلمان بلاده، لذلك يحاول الوزراء أن يحققوا مصالح بلدانهم وفق آرائهم الخاصة أو آراء حكوماتهم أثناء الأعمال التي ينجزونها في المجلس. لذلك نصت المادة 203 من معاهدة ماستريخت، على أن يتشكل المجلس الوزاري من ممثل واحد عن كل دولة ويتعين أن يكون على مستوى وزاري، يكون يمثل ويمتلك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها، أي لايجوز أن ترسل الدول الأعضاء موظفين إداراين لتمثيلها في اجتماعات المجلس.

الجديد بالذكر أن عضوية المجلس متغيرة بحسب الموضوع محل البحث والدراسة، فإذا كان الموضوع يتعلق بالزراعة أو المالية أو الصناعة..الخ، اجتمع الوزراء المختصون في هذه المجالات لوحدهم. أما وزراء الخارجية فيجتمعون مرة على الأقل شهرياً ماعدا شهر آب ، لمناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، وكذلك القيام بتنسيق اجتماع في القطاعات الأخرى. وعادة مايكون هناك أكثر من اجتماع في الوقت ذاته في الاتحاد الأوروبي، حيث يجتمع وزراء المالية في حجرة ووزراء الزراعة في حجرة أخرى، ويترأس اجتماعات المجلس الوزراي الوزير الممثل لإحدى الدول الأعضاء بالتناوب لمدة ستة أشهر تبعا للتسلسل الهجائي للدول. يقوم المجلس الوزراي بوظائف متعددة، أبرزها:

1. **مجلس الاتحاد الأوروبي هو الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الإتحاد الأوروبي، ويمارس سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي.**
2. **ينسّق السياسات الإقتصادية ما بين الدول الأعضاء.**
3. **يبرم نيابة عن الإتحاد الأوروبي الإتفاقيات مع دولة او مجموعة دول أو منظمات دولية.**
4. **يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد.**
5. **يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية والامنية العامة، وذلك على أساس التعليمات العامة المتخذة بالمجلس الأوروبي.**
6. **ينسّق نشاطات الدول الأعضاء، ويتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الإجرامية.**

4. المفوضية الأوروبية European Commission: ويسمى اختصاراً (EC) تأسس عام 1958 هي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، والمسؤولةُ عن اقتراح التشريعات، وتنفيذ القرارات، وإدارة أعمال الاتحاد الأوروبي اليومية، يُرشح مجلس الاتحاد الأوروبي المفوضين، بناءً على اقتراحات قدمتها الحكومات الوطنية، ومن ثم يُعينون من قبل المجلس الأوروبي وذلك بعد موافقة البرلمان الأوروبي، ويصدق البرلمان على اختيار المفوضين الذين يُختار من بينهم رئيس المفوضية، تعمل المفوضية الأوروبية هذه كحكومة وزارية تضم 27 عضوًا (يُعرفون غير رسميًا باسم المفوضون)، تتمثل كل دولة بعضو واحد ملزمون بالقسم الذي يقتضي منهم تمثيل المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد ويمنع على العضو في المفوضية أن يقوم بأي عمل يتعارض مع طبيعة عمله كعضو بالمفوضية أو أن يعمل بأية مهنة تجارية أم غير تجارية، يشغل أحد الأعضاء البالغ عددهم 27 منصب رئيس المفوضية الأوروبية. يقع المقر الرئيسي للمفوضية بالعاصمة البلجيكية بروكسل، ولها مقر ثانوي في لوكسمبورغ ومكاتب تمثيل بكل دول الاتحاد الأوروبي. تتمثل أهدافها في :

1. تطبيق القواعد القانونية الأوروبية، ومراقبة التزام دول الاتحاد الأوروبي بتنفيذها، بالتعاون مع المحكمة الأوروبية العليا.

2. وكذلك من ضمن أهدافها الدفاع عن مصالح الدول الاعضاء بالاتحاد الأوروبي، وتمثيلها بالمحافل الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، والتفاوض باسم الاتحاد الأوروبي حول الاتفاقيات الدولية كاتفاقيات التجارة الحرة.

5. محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice: ويسمى اختصاراً (ECJ) هي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، تتخذ محكمة العدل الأوروبية من لوكسمبورغ مقرا لها، أنشئت محكمة العدل الأوروبية عام 1952. يعين أعضاء محكمة العدل الأوروبية من قبل حكوماتهم باتفاق مشترك للدول الأعضاء لمدة ست سنوات قابلة للتجديد من بين الأشخاص المستقلين الحائزين على الصفات اللازمة في أعلى المناصب القضائية أو من

المستشارين القانونيين ذوي الكفاءة العالية، أما رئيس المحكمة يتم انتخابه من القضاة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

يمكن تلخيص مهام واختصاصات محكمة العدل الأوروبية في النقاط الآتية:

1. الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي.

2. الفصل في المنازعات التي قد تثور بين مؤسسات الاتحاد من جهة وبين الدول الأعضاء من جهة أخرى.

3. الفصل في المنازعات التي قد تثور بين الأفراد والشركات من جهة وبينهم وبين الدول الاعضاء من جهة أخرى حول الحقوق والألتزمات المترتبة على أنشطة الاتحاد.

4. تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

6. البنك المركزي الأوروبي European Central Bank: ويسمى اختصاراً (ECB) أنشى االبنك المركزي الأوروبي عام 1998 يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، ألمانيا، هو واحد من أهم البنوك المركزية في عالم. وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية للإتحاد الأوروبي التي تغطي 20 تقبل اليورو كعملة وطنية لها وتعرف مجتمعة باسم منطقة اليورو. ومن أهم مكونات هذه السياسة الحفاظ على قيمة اليورو أمام العملات الأخرى، وبذلك أطلق على البنك المركزي الأوروبي "بنك البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي"؛ حيث يشرف هذا البنك على أداء البنوك المركزية في الدول الأعضاء، وذلك باعتباره مؤسسة "فوق قومية" -أي مؤسسة super -national. يتم انتخاب رئيس ونائب رئيس البنك لمدة 8 سنوات من ضمن محافظين وأعضاء البنوك المركزية في الدول الأعضاء للبنك. المسؤوليات الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي تتجسد في عدة مهام، إبرزها:

1. إصدار اليورو وتحديد أسعار الفائدة للبنك المركزي الأوروبي.

2. وضع سياسة نقدية إقليمية للحفاظ على استقرار الأسعار في منطقة اليورو.

3. الإشراف على العمليات المصرفية والمالية الأخرى في الاتحاد الأوروبي.

4. مساعدة الدول الأعضاء في سياساتها الاقتصادية بما يتوافق مع أهداف الاتحاد الأوروبي.

7. محكمة المدققين الأوروبية European Court of Auditors: ويسمى اختصاراً (ECA)

بدأت عملها عام 1977 ومقرها في لوكسمبورغ. في الواقع هي ليست محكمة بالمعنى الحقيقي، بل إنها هيئة تقوم بمراجعة الحسابات المالية لمؤسسات الاتحاد من حيث الإتفاق والإيرادات والتأكد من أن العمليات المالية تتم بشكل قانوني وأن الإدارة المالية للاتحاد تتم على أسس سليمة. تتكون هذه المحكمة من عضو واحد من كل دولة من الدول الأعضاء من أشخاص لهم خبرة بالأعمال المحاسبية، ويتم تعينهم بواسطة المجلس الوزاري(مجلس الاتحاد الأوروبي) لمدة ست سنوات، عليها أن تقدم تقريراً في نهاية كل سنة مالية، وقد تقدم تقارير أخرى بناء على طلب مؤسسات الاتحاد أو بمبادرة منها.

المحور الرابع: العضوية في الاتحاد الأوروبي: شروطها وانواعها وإجراءاتها

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي من خلال شروطها واجراءتها، كما يلي:

اولا: شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي

1. الشروط الأساسية لعضوية الاتحاد الأوروبي:

أ. أن تكون الدولة طالبة العضوية من الدول الأوروبية[1].

ب. أن تكون الدولة قادرة، أو راغبة في تحمل الالتزامات السياسية، والاقتصادية للعضوية.

ج. أن تكون الدولة مستعدة لقبول، وتطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي.

د. أن تعتنق الدولة طالبة العضوية مبادئ: الحرية، والديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية، وسيادة القانون.

2. شروط كوبنهاجن:

هي تلك الشروط التي أقرت في اجتماع المجلس الأوروبيّ (لقاء القمة) المنعقد في مدينة كوبنهاغن في الدنمارك عام 1993، حيث أخذت تلك التسمية من مكان انعقادها، ومن النتائج التي توصل إليها الاجتماع إن العضوية في الاتحاد الأوروبي تتطلب من الدول المرشحة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي أن تحقق المعايير التالية :

أ. المعايير سياسية: قدرة المواطنين على المشاركة السياسيّة، في كافّة مستويات الحكم. الحقّ في إنشاء أحزاب سياسيّة دون وجود عائق. إجراء الانتخابات بشفافية ونزاهة. حرية الصحافة، وحرية النقابات المهنية، وحرية الفكر والرأي والتعبير. أن تكون السلطات التنفيذية محكومة بالقوانين. استقلال المؤسسة القضائية عن السلطة التنفيذية. ضمان

1 تقدمت المغرب عام 1987 للانضمام الى الاتحاد الأوروبيّ رُفض الطلب باعتبار أن المغرب ليست دولة أوروبيّة، وبالتالي لا تستطيع الانضمام. كُرّس هذا الشرط الجغرافيّ بعد ذلك في شروط الانظمام الى الاتحاد الأوروبي.

الحق في الحياة. ضمان عدم التعرض للعقوبات أو التعذيب. ضمان الحرية الدينية، وحرية التفكير. حق التعبير عن هوية الدولة، وحرية الممارسة الثقافية.

ب. المعايير اقتصادية: وجود نظام اقتصادي يعتمد على نظام السوق. تعديل النظام المصرفيّ والمالي مع أسعار الصرف الأوروبيّة. إصلاح المؤسّسات والمرافق العامّة توافقاً مع الاتحاد الأوروبي. بناء سوق محليّة تتحمل الانفتاح. مكافحة الفساد والرشوة.

ج. المعايير تشريعية: من خلال تنفيذ القوانين والتشريعات الأوروبية.

ثانيا: أنواع العضوية في الاتحاد الأوروبي

1. العضوية الأصليّة: وهي العضوية التي منحتها الدول الأوروبية المؤسسّة للاتحاد الأوروبي.

2. العضوية بالانضمام: وهي العضوية المفتوحة للدول الأوروبية فقط، وفقاً لشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فهي عضويّة كاملة.

3. العضوية بالانتساب: وهي عضوية مفتوحة للدول الأوروبية وغير الأوروربية على حدٍ سواء، لكنها عضويةً غير كاملة أو ناقصة. ويتمتع العضو الأصلي والعضو المنضمّ بكامل حقوق العضويّة، أما العضو المنتسب فلا يتمتع بتمثيل مجلس الوزراء، ويجوز إيقاف عضويّة أي دولة من الدول المنضمّة إلى الاتحاد الأوروربيّ في حال ارتكاب مخالفة جسيمة لأحكام النظام الأساسيّ، أو في حال التخلّف عن تنفيذ الالتزامات الماليّة.

ثالثا: إجراءات انضمام الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي

1. إجراءات ما قبل الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي:

أ. يُطلب من الدولة الراغبة في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أن تلبى معايير محددة قبل بدء المفاوضات الرسمية للانضمام إلى العضوية؛ الأمر الذي يؤدى إلى اختلاف مدة إجراءات التفاوض من دولة إلى دولة أخرى.

ب. تحدد الدولة الراغبة في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي جدولاً زمنياً لتنفيذ السياسات، والإستراتيجيات, والإجراءات، التي من شأنها تلبية المعايير المطلوبة.

2. إجراءات الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي:

أ. تجرى المفاوضات الرسمية للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بين كل دولة أوروبية مرشحة وبين المفوضية الأوروبية، بوصفها أنها تمثل الاتحاد الأوروبي ذاته.

ب. عند اختتام المفاوضات الرسمية، يصدر قرار بالسماح للدولة المرشحة بالانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في شكل معاهدة انضمام، ولكن مع مراعاة الآتي:

الشرط الأول: أن يُتخذ قرار الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بإجماع الدول الأعضاء الممثلة في مجلس الاتحاد الأوروبي.

الشرط الثاني: أن يوافق البرلمان الأوروبي على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد التصويت على القرار، وحصوله على الأغلبية المطلقة.

ج. يتم التصديق على معاهدة الانضمام من قبل كل من: المفوضية الأوروبية، ومجلس الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي والدولة المرشحة وذلك وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كل دولة، والتي تصبح سارية المفعول بعد تصديق الدولة المرشحة للعضوية عليها.

د. من الجدير بالذكر، أنه خلال فترة المفاوضات الرسمية تحصل الدولة المرشحة على مساعدات من الاتحاد الأوروبي، بغرض تسهيل مواكبتها للاتحاد اقتصاديا، وذلك وفقاً لآلية مالية تسمى جهاز مساعدة ما قبل القبول.

3. إجراءات مراقبة الدول الراغبة في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي:

تراقب المفوضية الأوروبية الدول الراغبة في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في عدد (35) مجالاً، والتي من بينها: السياسة الخارجية والأمنية، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، وسياسات النقل.... وغيرها.

من كل ذلك نستطيع القول: ينبغي التأكيد على أن الأصل العام فيما يتعلق بعضوية الاتحاد الأوروبي أنها مفتوحة أمام الدول الأوروبية، وقوامها بشكل أساسي هو أوروبية الدولة طالبة الانضمام غير أن مصلحة التجربة الوحدوية، تقتضي أن يكون الانضمام إليها مشروطا بمعايير وضوابط؛ حتى تظل تجربة متماسكة، محققة نجاحاتها على مستوى القارة الأوروبي.

المحور الخامس: سياسات الاتحاد الأوروبي

سنتطرق في هذا المحور الى أهم سياسات الاتحاد الأوروبي التي يحقق فيها التكامل والاندماج لتحقيق الهدف النهائي لمسيرته وهي الوحدة السياسية الكاملة، وذلك على النحو المبين أدناه:

اولا: السياسات الصناعية[1]، كانت الصناعة من أوائل القطاعات الإنتاجية التي اهتمت بها الاتحاد الأوروبي على الرغم من النجاحات التي حققها التكامل الأوروبي في هذا القطاع، إلا أن اتفاقية روما 1957 لم تنص صراحة على التكامل في مجال الصناعة ولم تتحدث عن سياسة صناعية واضحة المعالم وذلك اعتقاداً من أن إقامة السوق المشتركة، يكفل تحقيق ذلك، غير أن تطور مسيرة التكامل أثبت ضرورة بلورة سياسة صناعية أوروبية واضحة المعالم على مستوى القطاع ككل. عليه، أدرجت جملة من الإجراءات الضرورية لدعم الصناعات الأوروبية بهدف حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً حيويا في الاقتصادات الأوروبية في كافة النواحي كالاستثمار والبحوث والتطوير وغيرها، وفي هذه السياق يمكننا التطرق إبرز ايجابيات وسلبيات السياسات االصناعية في الاتحاد الأوروبي، كما مايلي:

- **إيجابيات السياسات الصناعية في الاتحاد الأوروبي:**

1. يُساعد تقدّم الصناعة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي.
2. تهتم الصناعة بانتاج سلع استهلاكية قادرة على رفع مستويات معيشة الفرد.
3. تشغيل الأيدي العاملة والقضاء على مشكل البطالة في القارة الأوروبية.
4. رفع مستوى معيشة الفرد من خلال رفع مستوى الدخل، وبالتالي تحقيق حياة كريمة ومستقلة.
5. استمرار سيطرة القارة الأوروبية على موارد العالم الثالث واعتبارها أسواقا لتصريف منتوجاتها الصناعية.

[1] لقطاع الصناعة أهمية كبيرة؛ كونه القطاع الأكثر فاعليةً وديناميكيةً في القدرة على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية وذلك من طريق توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها، وتوفير فرص عمل لرأس المال البشري بتقديم كفاءات ماهرة لإشباع متطلبات الاستهلاك. عليه، تزداد أهمية هذا القطاع لقدرته على استغلال الإمكانيات المتوافرة سواء أكانت مادية أو بشرية.

- **سلبيات السياسات الصناعية فى الاتحاد الأوروبي:**

1. **قلة المواد الأولية في الاتحاد الأوروبي التي تدخل في الصناعة الأمر الذي يجعلها تستوردها من الخارج.**
2. **ارتفاع نفقات الدولة بسبب استيرادها لمختلف المواد الأولية من الخارج.**
3. **تبعية أوروبا لدول العالم من حيث المواد الأولية، المعدنية والطاقية[1].**
4. **المنافسة الخارجية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان... وغيرها.**
5. **تفاقم حجم البطالة بسبب غزو الآلة المجال الصناعي.**
6. **التدهو البيئي بسبب النفايات الصناعية خاصة في ألمانيا وفرنسا.**
7. **مشكلة الاسواق الخارجية، فبعد أن كانت بعض الدول اسواق للاتحاد الأوروبي باتت هي منافسة له اليوم.**

ثانياً: السياسات الزراعية، يستهلك قطاع الزراعة أكبر جزء من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي حوالي 39٪ للفترة (2014-2020) و كان ذلك في أكثر الأحيان على على عدة اشكال، إبرزها:

1. **دعم ومساعدات مخصصة للمزراعين.**
2. **وإقامة سوق مشتركة للمنتجات الزراعية وإزالة كافة الرسوم والحواجز في هذا الإطار،.**
3. **ووضع نظام مشترك للأسعار ودعمها .**

[1] **فعلى سبيل المثال، حذرت مجموعات صناعية من حزمة إجراءات الطوارئ التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمواجهة أزمة الطاقة، وحثت "بروكسل" على بذل مزيد من الجهد لكبح أسعار الغاز.وارتفاع أسعار الغاز والكهرباء في القارة العجوز إلى مستويات قياسية منذ اندلاع شرارة الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير/شباط من العام الجاري (2022)، بحسب ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة. واقترحت المفوضية الأوروبية، يوم الأربعاء 14 سبتمبر/أيلول (2022)، خفض استخدام الكهرباء وفرض ضريبة أرباح غير متوقعة على شركات الطاقة، بهدف جمع 140 مليار يورو ، للحكومات لإعادة توجيهها لمساعدة الشركات والمواطنين على تحمل فواتير الطاقة المرتفعة.**

4. حماية القطاع الزراعي في مواجهة الواردات الزراعية من الدول غير الأعضاء وتمويل السياسات الزراعية. والجدير أن السياسة الزراعية المشتركة حققت نجاحاً كبيراً واستطاعت أن تمد المستهلك الأوروبي بحاجته من المنتجات الزراعية وبأسعار مستقرة إلى حد كبير، كما استطاعت رفع مستويات المعيشة للمزراعين في الدول الأعضاء، عليه، يمكننا هنا تسليط الضوء على أبسط أهداف السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي:

1. زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نشر التطور التقني.

2. إستقرار أسواق المنتوجات الزراعية.

3. ضمأن توفير المخازين الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية.

4. الحفاظ على المناطق الريفية والمناظر الطبيعية في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي.

5. الإنتقال الحر للمواد الفلاحية الأوروبية وبأسعار موحدة داخل الاتحاد الأوروبي.

6. أولوية شراء المنتجات الزراعية الأوروبية على المنتوجات الزراعية القادمة من الخارج.

وبهذا ركزت السياسة الزراعية المشتركة على ركيزتين اساسيتين هما المزراع والمستهلك وذلك بإتباع نظام تعويض المزارعين وضمأن دخولهم في حالة حدوث تقلبات معينة أو حدوث كوارث طبيعية وتوفير الأسعار المناسبة للمواطن الأوروبي. بصورة عامة يمكن القول أن السياسة الزراعية المشتركة لعبت دورا اساسيا في صعود الزراعة الأوروبية والإرتقاء بالإتحاد الأوروبي إلى المراتب الأولى عالميا بين المصدرين الرئيسين في كثير من المنتوجات كالحليب واللحوم والحبوب.

ثالثاً: سياسات النقل، نظراً لأهمية دور النقل في عملية الإنتاج وتحديد نفقة الإنتاج، اتفق واضعو معاهدة روما 1957 على إدارجه ضمن العناصر الضرورية لإنشاء السوق المشتركة وتنميتها من خلال اتباع سياسة نقل مشتركة قام المجلس الأوروبي في عام 1994 باعتماد قائمة من (11) مشروعاً رئيساً في النقل، وخاصة إنشاء قطارات سريعة تربط المدن الرئيسية في مختلف الدول الأعضاء.

رابعاً: السياسة التجارية المشتركة، يعد موضوع السياسة التجارية المشتركة نتيجة منطقية لإقامة الاتحاد الأوروبي الذي جعل من دول الاتحاد وحدة اقتصادية واحدة فيما يتعلق بعلاقاتها التجارية مع باقي دول العالم، حيث تعد اتفاقيات التجارة الحرة[1]، والتي تشكل صورة من صور التكامل في الاقتصاد العالمي وإحدى الوسائل الحديثة والفاعلة في التعاون بين الدول. ومن أهم هذه الفوائد هي:

1. إزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية على اعتبار أن تحرير التجارة سيحفز حالة من الرخاء الاقتصادي للدول الأعضاء.

2. حجم التجارة بين الدول التي وقعت على اتفاقيات تجارة حرة بينها تضاعف بمعدل كبير، كما تضاعف حجم الإنتاج،

3. تخفيض أو إزالة التعرفة الجمركية التي كانت مفروضة من قبل الدول إلى تدفق السلع والخدمات وفتح الأسواق.

عليه، يتبع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال سياسة نشطة قائمة على التوسع في اتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف دول العالم، فعلى سبيل المثال كان الاتحاد الأوروبي قد وقع خلال السنوات الماضية العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول أهمها: اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة عام 2019، اتفاقية التجارة الحرة مع اليابان عام 2019، اتفاقية التجارة الحرة مع فيتنام عام 2020... وغيرها.

خامساً: السياسة الاجتماعية، تعد السياسة الاجتماعية المشتركة إحد أهم السياسات التي تهتم بها الاتحاد الأوروبي وأكدت دائما على التنسيق فيها، والذي ينقسم الى مستويين:

---

[1] **تعرف اتفاقية التجارة الحرة بأنها صورة من صور التكتل بين دولتين أو أكثر، وتهدف إلى تحرير التجارة بينها من خلال إزالة كافة القيود الجمركية على التجارة في السلع والخدمات وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات في العديد من المجالات.**

المستوى الأول: الرعاية الاجتماعية والإنسانية ذات التوجه الفئوي، من خلال الاهتمام بحقوق العمال، فضلا عن طريق تمكين العاملين والباحثين عن العمل من مواطني الدول الأعضاء من التنقل بحرية تامة داخل دول الاتحاد الأوروبي مع إزلة كافة أنواع التمييز والقيود وعدم المساواة في مجال العمل.

المستوى الثاني: الرعاية الاجتماعية ذات التوجه العام، اهتم الاتحاد الأوروبي ببلورة سياسات إجتماعية شاملة تشمل كل مواطني الاتحاد فقد جاء في المادة 34 من ميثاق الحقوق ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الذي بدأ العمل به في ديسمبر 2000، مايلي:

1. يقر الإتحاد ويحترم الحق في إعانات الضمان الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية التي توفر الحماية في حالات مثل الأمومة، والمرض، وإصابات العمل، والعوز أو الشيخوخة، وفي حالة فقد الوظيفة وفقاً للقواعد التي يضعها قانون المجتمع والقوانين والممارسات المحلية.

2. يكون من حق أي شخص يقيم ويتنقل بشكل قانوني داخل نطاق الاتحاد الأوروبي الحصول على إعانات الضمان الاجتماعي والمزايا الاجتماعية وفقاً للقوانين الداخلية للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي.

3. لمكافحة الحرمان الاجتماعي والفقر – يقر الاتحاد ويحترم الحق في الحصول على المعونة الاجتماعية، ومعونة الإسكان من أجل ضمان حياة لائقة لكل أولئك الذين يفتقرون إلى الموارد الكافية وفقاً للقوانين الداخلية للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي.

سادساً: سياسات الجوار الإقليمية، هي سياسة تقوم على دعم الدول المجاورة في الاتحاد الأوروبي، حيث ان الهدف من هذه السياسة هو تحقيق أعلى مستويات الحوكمة، لخلق شركاء أكثر استقرار وفعالية بين أوروبا وجيرانها وصولا إلى الأمن والرفاهية. ونجد أن سياسة الجوار الاقليمية تتعلق بالمجالات الأمنية والإقتصادية والاجتماعية، حيث تركز على عدة اهداف، إبرزها:

1. الهجرة: وضع المعالجات المناسبة لقضايا اللجوء والهجرة بواسطة منطقة مشتركة لإدارة الحدود واللجوء من أجل السيطرة على الحدود بشكل فعال واستقبال اللاجئين في ظروف لائقة والعمل على إدماجهم.

2. الطاقة: توجيه سياسة الجوار بهدف أمن الطاقة أن انخفاض الطاقة داخل أوروبا يعني بحلول 2030 تستوجب استيراد مايقارب من 75٪ من حاجاتها من الغاز والبترول، وهذا يعني أن يدل على الاتحاد الأوروبي تحرص لمواجهة هذا التحدي.

3. مكافحة الارهاب: تنامي ظاهرة الإرهاب الامر الذي إدى الى بروز جيل جديد من الجماعات الارهابية يتسم بأنه عابر للقارات والجنسيات.

4. الاقتصاد: أكبر مستهلكين للسلع الأوروبية هي الدول العربية ودول جنوب المتوسط مما يجعله منطقة مهمة في سياسة الجوار بسبب الحفاظ على الأسواق وضمان استمرارية على هذه المنطقة.

تاسيسا على ماسبق، نجد إن الاتحاد الأوروبي يعتمد على عدة وسائل لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية كالمساعدات المالية والتعاون في مجال الإستثمارات ودعم تحسين الحكم والإدارة وتبادل المعلومات.. وغيرها.

سابعاً: السياسات الثقافية والعلمية وسياسات أخرى، تطور العملية التكاملية بين دول الاتحاد الأوروبي جعلها تعيد النظر في عدة مجالات، ومنها: السياسة البحث والتطوير التكنولوجي: شكلت معاهدة ماستريخت 1992 نقلة نوعية في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي، بحيث خولت مؤسسات الاتحاد الأوروبي صلاحيات العمل على الإرتقاء بالبحث العلمي والتكنولوجي. من مظاهرها: إقامة شبكة الكترونية فائقة السرعة للاتصالات العلمية، علاوة على المجالات الأخرى بهدف التقريب بين سياسات الدول الأعضاء أو خلق اهتمامات مشتركة في عدة مجالات، إبرزها:

1. مجال البيئة من خلال وضع معايير لمراقبة تلوث البيئة.
2. التاكيد على المصالح المشتركة كالاقتصاد.

3. وكذلك التدريب المهني للعمال والاعتراف بالشهادات لممارسة الأنشطة المهنية وغيرها.

ثامناً: السياسات البيئية، تمثل السياسات البيئة والتغير المناخي إحدى الأولويات الرئيسية فى سياسات الاتحاد الأوروبي داخلياً وخارجياً، خاصة وأنه يعدُ رابع أكبر ملوث للبيئة فى العالم بعد الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، بحسب التقارير التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من كل ذلك تركز السياسات البيئية في الاتحاد الأوروبي على مجموعة من الاهداف، إبرزها:

1. تخفيض 55٪ من انبعاثاته بحلول عام 2030، والوصول إلى الحياد المناخي (صافى الصفر) بحلول عام 2050.

2. التحول من استخدام النفط إلى الغاز الطبيعي وتنفيذ كفاءة استخدام الطاقة.

3. الحوكمة البيئية لتحقيق الأهداف البيئية من خلال السياسة التكاملية للقطاع البيئي مع بقية القطاعات ودمجها ضمن العملية التخطيطية في ترشيد العمل ونشر الوعي البيئي الأوروبي.

من كل ذلك نستطيع القول، رغم التزام القانوني والسياسي والأخلاقي للاتحاد الأوروبي لمعالجة البعد البيئي كجزء من المسئولية التاريخية عن أضرار المناخ إلاَ أن التزام الدول الأعضاء فى الاتحاد كان متفاوتاً حيث بعض الدول الأوروبية فقط لديها خطة للتكيف والتخفيف وتحدد أهدافًا كمية لخفض الغازات الدفيئة، لكنها مازالت بعيدة عن الهدف والطموح.

المحور السادس: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

لقد واجهة الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات بعضها داخلية والبعض الآخر خارجية. عليه، يمكننا في هذا الصدد تحديد بعض التحديات والوقوف على أهم أبعادها بالشكل التالي:

اولاً: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، عد خروج بريطانيا من أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء الذي أجري في 23 يونيو/ تموز 2016 ، فبعد قضاء 43 سنة في عضوية الاتحاد الأوروبي، صوت 51,9٪ من الشعب البريطاني لصالح الخروج من الاتحاد 2بينما صوت 48,1 ٪ لصالح البقاء، فما من شك أن خروج بريطانيا من الاتحاد، قد أثرت بشكل كبير على الدور العالمي للاتحاد، فبريطانيا هي القوة العسكرية الأوروبية الأولى للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أنها كانت توفر للاتحاد الأوروبي شبكة دبلوماسية مهمة حيث تعد الدبلوماسية والقوة الناعمة والتعاون الدولي حجر الأساس في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث كانت بريطانيا تعد إحدى الأعمدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد على مستوي العالم وقلب أوروبا المالي وصاحبة أكبر نصيب من الاستثمارات الأوروبية المباشرة. الامر الذي جعل بريطانيا تحصل على مجموعة كبيرة من الامتيازات ضمن مجموعة دول الاتحاد الاوروبي، فعلى سبيل المثال هناك أكثر من نصف مليون شخص بريطاني يعملون بمؤسسات دول الاتحاد الاوروبي، كما حصلت بريطانيا على ميزة أخري وهي الاحتفاظ بعملتها المحلية كعملة دولية ولم تتعامل بالعملة الاوربية "اليورو" ولكن مع كل هذه الامتيازات الا ان بريطانيا رغبت في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، والذي كان محصلة العديد من الأسباب التي دفعت ببريطانيا قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي ليترتب عليها بالتالي مجموعة الاسباب والتحديات، يمكننا الوقوف على إبرزها:

- **أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:**

1. الهجرة: طموح بريطانيا إلى التخلص من أعباء الهجرة والمخاوف من الإرهاب، ومخاوف انضمام تركيا إلى الاتحاد، والتي تعتبرها بريطانيا مصدراً لانتقال الارهابيين إليها.

2. التجارة: توقعت بريطانيا، من خروجها، ازدهار تجارتها الحرّة، وزيادة نفوذها المالي.

3. التذمر من الرسوم الأوروبية: الاتحاد الأوروبى كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسومًا على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية التى كانت تثقل كاهل ميزانية بريطانيا .

4. قوة عسكري أوروبة موحدة: إن فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة مستقلة في ظل التحديات التي تحيط بالاتحاد الأروبي، سزيد من نفقاتها كما تعرضها للتصادم مع استراتيجيات حل الناتو.

5. استقلالها التشريعي: التخلص من الالتزامه بتشريعات الاتحاد الأوروبي.

- **تحديات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:**

1. تهديد النزعات الانفصاليّة: تشكل النزعات الانفصاليّة هاجسًا مهدداً للمشروع الأوروبي، منذ الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي (بريكسيت) في 2016 داخل بعض الدُول الأوروبية ذاتها. فهناك مخاوف عدة من توجه بعض الدُول الأخرى لمغادرة الاتحاد، على غرار بريطانيا.

2. التنافس والصراعات البينية بين القوى الأوروبيّة: تشكل التنافسات البينيّة بين القوى الأوروبيّة الرئيسة مهددًا لمستقبل المشروع الاندماجي الأوروبي. لا سيّما مع تزايد التنافس بين ألمانيا وفرنسا حول قيادة الاتحاد الأوروبي، هذه التداعيات وغيرها شكلت تحديات امام الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الانقسام بين دول الاتحاد، أبرزت الحرب الأوكرانية انقساما كبيرا بين دول الاتحاد الأوروبى الـ (27) ما صعب معه الخروج بسياسة خارجية وأمنية موحدة له، فعلى الرغم من إجماع دول الاتحاد انذاك على إدانة العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا فور بدايتها فى 24 فبراير 2022، فإن هناك بعض الدول رفضت فرض العقوبات الاقتصادية على موسكو ومنها المجر، كما رفضت فرنسا والمجر دعوة دول شرق أوروبا (بولندا، أيرلندا، إستونيا، لاتفيا،

ليتوانيا، ألمانيا) بحظر استيراد الوقود النووى الروسى لأنهما تعتمدان عليه بشكل كلى، هذا الانقسام كشف عن أزمة بنيوية بمؤسسات الاتحاد.

ثالثا: تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، شهدت دول الاتحاد الأوروبى واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية منذ نشأته، بعد توقف تدفق الغاز والنفط الروسى الذى كانت تعتمد عليه الاقتصادات الأوروبية، فضلا عن أزمة الغذاء ونقص السلع والمحاصيل الاستراتيجية ما أدى إلى ارتفاع أسعارها وارتفاع معدلات التضخم والبطالة مقابل تراجع معدلات التشغيل.

رابعاً: المشكلات المتعلقة بتوسيع الاتحاد الأوروبي، لقد مثلت فكرة التوسيع أحد أهم التحديات التي واجهت الاتحاد الأوروبي في مسيرته الاندماجية، وذلك لارتباطها بجملة من التحديات وكم هائل من الأهداف، فان توسيع الاتحاد إلى دول أوروبا الشرقية الاقل مستوى من حيث التطور الاقتصادي والعلمي حمل ميزانية الاتحاد هذا الفارق اذ تطلب الامر تحمل النهوض بواقع اقتصاديات هذه الدول ومعالجته ازماتها المختلفة.

خامسا: مشكلة اختلاف الثقافات، ويمثل هذا الاختلاف عامل ضعف في الاتحاد الأوروبي، إذ يضم مجموعة مختلفة من حيث مستواها الثقافي والعرقيمما يعكس صعوبة الانسجام بين دول الاتحاد وعرقلة مسيرتها، وهو ماأكده أحد مهندسي البناء الأوروبي (جان مونيه) حين قال: (لو أتيحث لي فرصة بناء أوروبا من جديد، كنت قد ركزت على الثقافة وليس الاقتصاد).

سادساً: أزمة الهجرة غير الشرعية، تعد أزمة الهجرة غير الشرعية من السواحل الجنوبية لدول الاتحاد والحدود البرية المتاخمة لأوكرانيا، من أهم التحديات التى تواجه دول الاتحاد عام 2023، حيث زادت معدلاتها عام 2022 بنسبة (77٪) على عام2021، ما دفع 12 دولة أوروبية لبناء سياجات حدودية لمنع تدفق المهاجرين.

من كل ذلك نستطيع القول، بالأضافة الى هذه التحديات هناك تحديات اخرى تواجه الاتحاد الأوروبي كالبيئية ومشكلة الشيخوخة ...وغيرها التي تراوحت بين الداخلية والخارجية تجعل الاتحاد الأوروبي بحاجة الى خطط انعاش اقتصادية والتحول الى الصناعات الصديقة للبيئة والتغلب على الانقسامات وتقليص معدلات البطالة وغيرها من الحلول التي تساعد الاتحاد الأوروبي باستكمال نجاحاته وتوحيد سياساتها.